

بسم الله الرحمن الرحيم

## رؤية حول هوية الدولة اليمنية المطلوبة التي تتسق مع رؤيتي لل قضية الجنوبية

مقدمة من

المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان

إلى فريق عمل بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

أسمحوا لي قبل أن أستعرض رؤيتي لهوية الدولة اليمنية المطلوبة ، أن أستعرض بصورة موجزة لرؤيتي حول جذور القضية الجنوبية ، وتجلياتها ، باعتبار أن القضية الجنوبية ، هي مدخل لحل بقية القضايا الوطنية اليمنية .

لقد أضحت القضية الجنوبية موضع إعراف وإجماع على عدالتها ، من قبل كل القوى السياسية والإجتماعية المحلية بمختلف مكوناتها وأطيافها ، المشارة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، بل وأجمع كافة المشاركين في مؤتمر الحوار على إعطائها الأولوية القصوى في الحل بين كل القضايا اليمنية المطروحة للنقاش على جدول أعمال الحوار الوطني الشامل ، على إعتبار أنها مفتاحا لحل كافة قضايا الوطن اليمني الأخرى . وهي قضية مركبة ذات طابع سياسي وإقتصادي وإجتماعي وحقوقى أنتجتها مجموعة متنوعة من عمليات الإقصاء والتهميش من المشاركة السياسية لفئات وشرائح عديده واسعة من أبناء الجنوب ، وتكريس عدم المساواة في حقوق المواطنة وإرتكاب إنتهاكات عديده لحقوقهم الإنسانية والإقتصادية والإجتماعية وحريةهم العامة ، تمثلت في تشريدهم من وطنهم والمصادرة والنهب والتأميم لممتلكاتهم وعقاراتهم وأراضيهم وأموالهم وتجاراتهم ، والنهب والعبث بثرواتهم وإعادة توزيعها على المتنفذين ، وإقصائهم من أعمالهم وحقوقهم القانونية ، وتخريب وإهمال وتدمير كل أنواع الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه ومجاري وخدمات صحية وتربوية كانت هي الأفضل والأقدم على مستوى اليمن ، والقضاء على معظم مؤسساتهم العامة ( التي أنشئت على أنقاض المصادرة والتأميم لممتلكات كانت تابعة للقطاع أو الشركات أو البيوتات الأجنبية ) عبر عمليات خصخصة وبيع بطرق مشبوهة ، وإشاعة كل أنواع الفساد الإداري والمالي في الجهاز الإداري ، وإعادة إنتاج كل أنواع الممارسات المتخلفة من علاقات قبلية وحمل السلاح والتمنطق به والإحتكام إليها في حل القضايا التي يكون طرفها متنفذين في الحكم والسلطة ، وفقد المواطن الجنوبي الدولة الحامية له وبالتالي إفتقد أمنه وإستقراره ، وانتشرت في كل أنحاء الجنوب مستويات عالية من البطالة والامية والفقر ونسب

عالية من عدم الإلتحاق بالدراسة بالنسبة للأطفال في سن الدراسة ، وعدم القدرة على الحصول على المسكن الملائة و الحياة الكريمة اللائقة .

لقد تمت كل تلك الإنتهاكات والمظالم على مدى أكثر من 46 عاما من قبل من توالو على السلطة في الجنوب ، أكان خلال الحكم الشمولي في الجنوب أو خلال سنوات الوحدة أو في مابعد حرب عام 1994م الظالمة . لذلك سنحاول هنا في هذه العجالة أن نستقرئ ما حدث من وقائع وأحداث بصورة شفافة وواضحة بغرض التعرف على جذور هذه القضية وخلفياتها وأسبابها وبالتالي حتى يسهل تحديد محتواها بشكل دقيق والوصول إلى حلول عادلة لها ووضع الضمانات لعدم تكرارها . ويجب أن يكون واضحا وجليا بأننا لا نهدف من خلال هذا الإستعراض بأن نورخ أو نقيم أو أن نصفي حسابات مع أحد وبالذات تلك القوى السياسية التي حكمت الجنوب سابقا أو التي حكمته لاحقا في ظل الوحدة ، ولا نستهدف أيضا تحميل أي من القوى السياسية مآسي الماضي والحاضر وأوزاره ، لأننا بكل بساطة فقد أتينا إلى هذا المؤتمر بغرض التصالح والتسامح ونطوي صفحة الماضي ، ونتطلع إلى المستقبل لإعادة بناء وطننا على أسس جديدة عادلة تضمن معالجات حقيقية عادلة لكل مآسي الماضي وعلى أساس إجراءات وأفعال قانونية سليمة تضمن إعادة الحقوق والمظالم ، ورفع الغبن عن المتضررين في كل المراحل وتعويض أسر الشهداء والجرحى وأسر المفقودين تعويضا عادلا ، ولا مانع أيضا من إلزام المتسببين من تقديم الإعتذارات للشعب عن كل ماجرى خلال الـ 46 عاما الماضية . ويجدر بالإشارة أن كل ماسيلي ذكره من وقائع وأحداث تستند إلى وثائق موثقة توثيقا أصوليا .

## 1- كيف نشأت القضية الجنوبية وما هو جوهرها ؟

لقد كان الجزء الشمالي من الوطن اليمني في العصر الحديث ، على مدى القرنين الماضيين ، موحدا في دولة واحدة تدعى " المملكة المتوكلية اليمنية " وقد تناوب على حكمها أئمة على أساس وراثي مذهبي ، لم ينتج عنه سوى شبه دولة قروسطية تعتمد على قهر الجباية وتعميم التخلف والجهل والفقر والمرض والحروب القبلية ، ولم تبني أي أشكال لمكونات دولة ، ولم تهتم سوى بقهر السكان الفقراء عبر جباية الزكاة وزرع الفتن بين القبائل ، ولم تهتم باي تطور حضري لجهة التعليم والصحة والخدمات والطرق وغيرها من المتطلبات الأساسية للسكان ، بل جعل من بعض مناطق اليمن إستنادا إلى تصنيف طانفي ، مناطق ظلم تاريخي أبدي لا ينظر لها إلا من منظور الجباية وليس لها حق في المشاركة في أي نوع من أنواع الحكم أو حتى الوظيفة العامة في القضاء أو غيرها من المشاركة السياسية أو الوظائف الإدارية حتى في مناطقها ، الأمر الذي أدى إلى تفجر ثورة 26 سبتمبر 1962م ، بقيادة بعض الضباط الأحرار ، ودخل النظام الجمهوري الجديد في حرب أهلية لمدة 6 سنوات مع بقايا النظام الملكي . ثم تم التصالح بين الجمهوريون والملكيون ، على أثر محاولات حثيثة للقضاء على النظام الجمهوري الوليد والتي لعبت به المقاومة الشعبية دورا بطوليا للحفاظ على النظام الجمهوري ، ولكن مالبت إن تم القضاء

على هذه المقاومة ورموزها في أحداث أغسطس عام 1968م . وعلى أثر ذلك ، تم إقامة حكم مدني قصير مستند على تحالف القبيلة والعسكر ، ولكن مالبث أن أنقلب عليه العسكر ، وظل الحكم يتناوبه العسكر عبر إنقلابات متعددة أدت إلى إطاحة بأثنين من رؤساء الجمهوريات ، إلى أن أستولى على الحكم الرئيس السابق " المنتفض عليه شعبيا عبر ثورة شبابية عارمة " إدت إلى إسقاطه وخروجه نهائيا من الحكم . ويجدر بالإشارة إلى أنه خلال فترة حكم الرئيس الحمدي ، حاول جاهدا أن يبني مشروع دولة في الشطر الشمالي من الوطن ، ولكن الغدر به كان أسرع من أن ينجز شيئا يذكر ي ذلك المشروع . وعلى مدى الـ 33 عاما التي حكم فيها الرئيس السابق المخلوع اليمن خلال فترة الجمهورية العربية اليمنية أو الجمهورية اليمنية ، التي تشكلت أثر الوحدة الاندماجية بين شطري الوطن اليمني ، لم يتمكن من بناء دولة مدنية ديمقراطية ، بالرغم من توفر كل الظروف التاريخية المواتية ، بوحدة الشطرين . ولكن ظل الحكم على مدى الـ 33 عاما في الشطر الشمالي من الوطن ، حكما عسكريا وأتقراطيا يعتمد على تحالف الأسرة والقبيلة والمؤسسة العسكرية ، و لم يستطع أن يبني سوى دولة هلامية لا تسيطر الآ على عواصم المحافظات عبر سطوة شديد على المال العام والسلطة والثروة والأرض ، وعبر القمع الأمني والعسكري ، ولم ينشر سوى الفساد وشبكات المصالح القوية التي استولت على مختلف مفاصل السياسة والإقتصاد والحكم لصالح التحالف الأسري القبلي . وظل الهيكل الإقتصادي طوال الـ 33 عاما ، هيكل خدمي ريعي يعتمد على تحويلات المغتربين ، ثم على الثروة النفطية المكتشفة في عام 1986م ، وعلى المساعدات والقروض والمعونات السخية التي تدفقت على النظام من كل حذب وصوب . ومع ذلك لم يتمكن النظام من أن يبني مؤسسات مدنية ديمقراطية تستطيع أن تؤثر في القرار ، حتى خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الوحدة في ظل الشراكة مع الحزب الإشتراكي اليمني ، الذي دخل مع النظام في الشمال في وحدة إندماجية غير مدروسة ، وأستنسخت ماكان موجودا من مؤسسات دستورية ك " كمجلس نواب " ومجلس رئاسة وغيرها من الأشكال التي كانت موجودة في الشطرين ، ولكنها لم تكن مؤثرة في إتخاذ القرار ، وظلت تلك المؤسسات عبارة عن شكل ديكوري لايقدم ولا يؤخر في إتخاذ القرار . وبعد حرب 1994م بين شريكي الوحدة ، إستأثر نظام الرئيس " المخلوع " بالحكم منفردا لينتج مرة أخرى الحكم الفردي الأوتقراطي الذي كان سائدا في الشمال قبل الوحدة ، بل وانطلق تحت نشوة وعقلية المنتصر ، واستولى على كل مقدرات الجنوب بصورة فجأة ، وأقصى الشريك الجنوبي من الحكم والسلطة وعاث في الجنوب فسادا عبر تعميم كل أشكال الفساد ، ومصادرة حقوق المواطن في التعبير عن الرأي وممارسة حقوقه الدستورية ، وأقصى بقية الكوادر الجنوبية حتى من العمل والوظيفة وأحال الجزء الأعظم من الجيش الجنوبي إلى التقاعد بصورة قسرية ، حتى أضحي المواطن الجنوبي مثله مثل المواطن في تهامه أو وسط اليمن ، مواطن من درجة أقل ، مقارنة بمثيله من أزلام النظام وحلفائه . بل وأمعن رأس النظام في غيه تجاه الوطن والشعب والنظام الجمهوري عموما ، عندما بداء ينفذ مشروع " التوريث " حيث نصب أولاده وأولاد أخية وأقربائه وأفراد أسرته وأزلامه مقاليد أهم المؤسسات العسكرية والأمنية والإقتصادية وأتاح لها كل إمكانيات الدولة وجعلها مؤسسات خاصة ذات سطوة ونفوذ ، تأتمر بأمره وموازية

للمؤسسات العسكرية والأمنية الأخرى ، ولم يكتفي بذلك ، بل أشاع حالة الفساد والإفساد في كل مفاصل الدولة ، وأصبح الإقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية تحت قبضة شبكة معقدة متداخلة من النخب التي تسيطر على القطاع النفطي والواردات والمؤسسات التمويلية والتجارية الكبرى الحكومية وغير الحكومية ، وهم في نفس الوقت أيضا ، فاعلون أساسيون في الحكم والسياسة والتشريع ومفاصل القوة العسكرية والأمنية . ولقد أشارت إلى ذلك نتائج العديد من المسوحات المتعاقبة لمسح ميزانية الأسرة التي قام بها الجهاز المركزي للأحصاء في الجمهورية اليمنية والتي صدرت في كتب رسمية ، والذي أشار إلى الإختلالات الكبيرة في توزيع الدخل والإنفاق بين سكان الجمهورية اليمنية ، حيث تستأثر هذه النخب التي لايزيد نسبتها عن أقل من 5 % من حجم السكان على مايفوق من 75 % من الدخل والإنفاق في الجمهورية اليمنية ، وال 25 % المتبقية من الدخل والإنفاق يتوزع على الـ 95 % من سكان الجمهورية اليمنية .

ولم يكتفي بأشاعة حالات الفساد والإفساد في كل مفاصل الدولة ، بل شن حروبا داخلية عبثية على كل من المناطق الوسطى وعلى الشطر الجنوبي من الوطن وأختتمها بستة حروب على سكان صعدة تحت مبررات واهية ، سوى أنها عارضت مشروع التوريث وتمسكت بحقوقها في ممارسة عقيدتها وطقوسها . بل أنه أمعن في إثارة الفتن بين القبائل في عدد من مناطق الجنوب وإستدعاء الثارات القديمة ، وتشجيع مشايخ وصرف الأسلحة والإمكانات المادية لهم ، بغرض خلق قوى نفوذ موازية لأجهزة الدولة والقضاء على الوضع المدني الذي كان سائدا في الجنوب .

إن كل هذه الممارسات على مدي الـ 33 عاما ولدت مناخا شعبيا عارما للثورة عليه وعلى نظامه والتي أثمرت خروجه من الحكم .

أما الجزء الجنوبي من اليمن ، فقد كانت مدينة عدن تحت الأحتلال البريطاني منذ عام 1839م ، وقد أخذتها كمستعمرة تحت الوصاية الهندية البريطانية ثم كمستعمرة بريطانية خالصة لاحقا ، ثم فرضت بريطانيا سيطرتها تدريجيا على بقية أجزاء الجنوب الذي كان مقسما إلى 23 سلطنة ومشيخة وإمارة تحت نظام الحماية باسم محميتي عدن الغربية والشرقية وكانت الأولى تضم جميع السلطنات والمشايخ والإمارات في الغرب ، أما الثانية فقد كانت تضم سلطنتي القعيطي في المكلا بساحل حضرموت وسلطنتي الكثيري في وادي حضرموت مع إمتداد للسلطنة القعيطية في جزء من الوادي ، وظلت المهرة وسقطرى والواحدي إمارات وسلطنات مستقلة عن المحميات ، حتى حصول الجنوب على إستقلاله . ومنذ منتصف الخمسينيات حاولت بريطانيا أن تقيم إتحادا فدراليا بين مستعمرة عدن وعدد من مكونات المحميات ، ولكنها لم تفلح سوى في مطلع الستينيات في ضم مستعمرة عدن وبعض إمارات وسلطنات ومشايخات المحمية الغربية ، في إتحاد فيدرالي تحت تسمية " إتحاد الجنوب العربي " ، وهي تجربة فريدة في حينها ، ولم تحظى بالدراسة والتقييم بعد ، ومع ذلك سقط هذا الإتحاد بفعل ثورة 14 أكتوبر .

وبالرغم من الإستعمار البريطاني الطويل لعدن ، وخضوع المناطق الأخرى للحماية ، فإن شعب الجنوب لم يتوقف عن مقاومة الإستعمار ، وإندلعت الإنتفاضات المسلحة المتفرقة في كثير

من مناطق الجنوب ، وهي إنتفاضات وإن بدى بعضها وكأنها لأسباب محلية لكل منطقة ، إلا أنها في الواقع كانت تعبر عن تامل ورفض للإستعمار البريطاني وخطته وسياساته ووجوده . ومع ذلك فإن الإستعمار البريطاني قد أتاح في عدن قدر كبيراً من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث كانت حرية العمل السياسي و الديني والنقابي والحقوقى والاجتماعي والخيري والرياضي مكفولاً لكل السكان بمختلف طوائفهم وملتهم وأجناسهم وأعراقهم ، وكانت هناك العشرات من الأحزاب السياسية والمنظمات والنوادي والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والرياضية والثقافية والفنية والخيرية والقروية ، والكل يعمل بكل حرية أكان في نطاق الجنوب أو في نطاق الجنوب والشمال ، بل وكان البعض يعمل على النطاق القومي العربي والإسلامي وحتى الماسونية العالمية كانت متواجده وتعمل في " بنجلة الشيطان " بعدن . وكان كل ذلك مقتناً بقوانين داخلية واضحة لا لبس فيها تسمى " BYELAWS " وكانت السلطات البريطانية أو قوات الأمن الداخلي ، لا تتدخل في عمل هذه المنظمات إلا في حالات الشغب والإخلال بالأمن ، كما كان النشاط التعليمي مزدهراً ، في عدن ولحج وأبين وبعض المحميات الشرقية والغربية . وكانت كل خدمات البنية الأساسية من تموينات مياه وكهرباء وإتصالات ( برق وهاتف ) ، وطرق ومجاري ، وخدمة تلفزيونية قد دخلت مدينة عدن وفي بعض مدن الجنوب كلحج وأبين وحضرموت الداخل والساحل في فترات متفرقة من النصف الأول من القرن العشرين ، وقد كانت تعمل بكامل كفاءتها . وفي المقابل كانت بعض السلطنات والمشايخ الأخرى ، تعيش حالة من التخلف والفقر والجهل ، وكانت الخدمات فيها محدودة .

لذا فقد كانت مدينة عدن منشأً للحركة الوطنية ليس على مستوى الجنوب فحسب ، ولكن كانت منشأً للحركة الوطنية على مستوى اليمن الطبيعية ككل ، وكانت موحدة منذ بداية تأسيسها على يد الرواد الأوائل الذين كانوا يدرسون في كل من مصر والعراق والسودان وغيرها ، وكان أول تشكيل موحد للحركة الوطنية اليمنية ، هي " الكتبية اليمنية الأولى " التي تأسست في مطلع الأربعينيات وكان على رأس مؤسسها الفقيه السيد محمد علي الجفري والشهيد محمد محمود الزبيري والفقيه الأستاذ أحمد محمد نعمان ( زعيم حركة الأحرار اليمنيين ) وآخرين ، ثم توالى التشكيلات الحزبية السياسية والاجتماعية والثقافية الموحدة كـ " هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " و " الجمعية اليمنية الكبرى " و " حركة الأحرار " . ثم بعد فشل حركة 1948 م في صنعاء ، وهروب قيادتها ومجاميعها إلى عدن ، كان من الطبيعي أن يقتصر نشاط حركة الأحرار اليمنيين على الشمال ، بنتيجة تواجدهم في عدن ، وإمكانية عملهم دون مضايقات من السلطات البريطانية . وفي المقابل ، نشأت في عدن " الجمعية العدنية " على مستوى الجنوب ، والتي ضمت العديد من رواد الحركة الوطنية في الجنوب . وفي 15 أبريل 1951م تحديداً أنشأ بعض رواد الحركة الوطنية الذين كانوا في التشكيلات الوطنية السابقة ، " رابطة أبناء الجنوب العربي " ، وكانت أول منظمة سياسية تستقطب كافة الإتجاهات الوطنية المعارضة وكانت تضم قيادات وطنية من مختلف مناطق الجنوب وأيضاً نخبة من الشخصيات الوطنية من ذوي الأصول الشمالية كمحمد علي مقطري ومحمد علي الأسود وعلي الأحمدى ومحمد أحمد شعلان وآخرين . وتتالت التشكيلات الوطنية السياسية والنقابية والاجتماعية

والثقافية من مختلف المشارب والاتجاهات بما فيها الأحزاب القومية كحركة القوميين العرب ، وحزب البعث ، و أنشئ المؤتمر العمالي الذي كان وعاءا لكل النقابات العمالية والمهنية ، كما أنشئ حزب الشعب الاشتراكي بقيادة المناضل الوطني والعمالي الأستاذ عبد الله عبد المجيد الأصنج ، وغيرها من المنظمات . وكان الجميع يعمل على أساس جنوبي أو على أساس يمني ( شمالي وجنوبي ) بقيادة موحدة أو بقيادتين منفصلتين ، بكل حرية في إطار أهدافه ورواه الفكرية ، والكل أدى دوره في رفع الوعي واليقظة لدى الشعب بأهمية التحرر من الإستعمار البريطاني وتوحيد الجنوب في دولة واحدة بعد فشل مشروع اتحاد الجنوب العربي ، وأيضا التخلص من حكم الأمامة في شمال الوطن . وفي مطلع الستينيات وبعد فشل المفاوضات بين بعض القوى السياسية مع الحكومة البريطانية في لندن ، حول إعطاء الجنوب حقه في الإستقلال والتحرر من الإستعمار البريطاني ، رأت بعض القوى الوطنية أن خيار الكفاح المسلح هو الوسيلة المثلى لتحرير الجنوب وتوحيده ، وقد دارت الخلافات بين القوى الوطنية حول هذا الخيار ، وكانت هناك سجالات بينها عبر البيانات والتصريحات ليس إلا . وقد بادرت الجبهة القومية بفصائلها الست بقيادة فرع حركة القوميين العرب بإشهار الثورة المسلحة في 14 أكتوبر 1963م ، وبعد مخاض طويل ، شكلت جبهة التحرير من حزب الشعب الاشتراكي وحلفاء آخرين ، وألحقت بالكفاح المسلح ، وحاولت القوات المصرية دمج الجبهتين في جبهة واحدة في عام 1966م ولكن فشلت عملية التوحيد القسري ، وشاركت الجبهتان في الكفاح المسلح ، بأفق تحرير الجنوب اليمني المحتل ، وإستعادة اليمن الموحد ، وكان ذلك واضحا وجليا في الميثاق الوطني للجبهة الثومية وفي وثائق تأسيس جبهة التحرير . ولقد أبلت الجبهتان لاءا حسنا في مقارعة القوات البريطانية وإجبارها على القبول بمنح الإستقلال مبكرا عن الفترة التي كانت أعلنته بريطانيا ، ولكن للأسف دخلت الجبهتان في حربين أهليتين كانت نتائجهما كارثية كما سيلي ذكره ، حيث حدثت بينهما حرب أهلية في نهاية عام 1967م في شهري سبتمبر ونوفمبر ، وقد وقفت القوات المسلحة والأمن ( جيش الجنوب العربي وقوة الأمن الداخلي المسلح ) مع الجبهة القومية ، بداية لتحالف أو استقواء من الجبهة القومية على غيرها من الفصائل حيث أدعت الجبهة القومية حينها أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب في الجنوب وبالتالي تسلمت الإستقلال وحيدة . ومن هنا بدأت أزمة الجنوب ومشاكله وصراعاته السياسية والاقتصادية ، حيث لم ينتج من هكذا تحالف واستقواء إلا المزيد من الصراعات السياسية والدموية التي عاشها الجنوب تحت يافطات وشعارات متعددة ولكن في كنهها وجوهرها ، هو الخلط بين العمل السياسي واستخدام القوات المسلحة كأداة ووقود في الصراعات السياسية . وهكذا استمرت السلطة الجديدة في الجنوب بعد الإستقلال ، الإنفراد بالسلطة ، حيث ارتكبت العديد من الأخطاء والخطايا التي أدت إلى إقصاء وتهميش العديد من الفعاليات والمكونات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتم إتخاذ جملة من القرارات والإجراءات والتدابير التي أضرت بصورة كبيرة بكل إمكانيات الجنوب وصادرت وأممت كل الأنشطة الإقتصادية والممتلكات والأراضي ، وأقامت على أنقاض ذلك مؤسسات عامة وتعاونيات ومختلف أشكال الملكية العامة على أساس من الإحتكار وأضاعت فرصا عديده لإمكانية النهوض بالجنوب وتحقيق تنمية مستدامه فيه وصدقت نفسها بأنها الممثل

الوحيد للشعب وصدقت شعار " كل الشعب قومية " ، ونصبت القيادة العامة للجبهة القومية نفسها كمصدر للتشريع . وهكذا تشكل الحكم الجديد بلون واحد يساري المنهج شمولي الرؤية والتطبيق ، وأستمر يحكم الجنوب لمدة 23 عاما ، أستطاع خلالها توحيد الجنوب في دولة واحدة مستقرة سياسيا وأمنيا بشكل نسبي ، وأنهى الثارات والعلاقات القبلية القديمة ونشر التعليم والخدمات الأساسية من صحة وكهرباء ولكنه فشل فشلا ذريعا في إدارة الاقتصاد وقضى بسياساته الإقصائية والتحكيمية والاحتكارية على الاقتصاد الطبيعي المتمثل في الإنتاج الزراعي والسمكي والصناعات الحرفية التي كانت تشتهر بها البلاد وقضى على المزايا النسبية التي كانت تتمتع بها عدن كالميناء والمطار والمصافي ، ولم يتم الاستفادة منها ، وأنعزل عن محيطه الإقليمي والدولي وأنكفى على علاقاته الوطيدة بالمعسكر الاشتراكي فقط ، على حساب العلاقات مع بقية الدول الأخرى ، وفشل في استخراج واستغلال ثرواته الطبيعية النفطية والمعدنية ، وقضى على النشاط الخاص المحلي والأجنبي في قطاعات البنوك وتموين النفط والنقل والشركات التجارية الكبرى وشركات الملاحة والتأمين وغيرها من الشركات والأعمال الإنتاجية والخدمية ، وأقصى كل الفئات المجتمعية التي كانت يمكن أن تولد القيمة المضافة ويمكن أن تنعش الاقتصاد ، بل وشرد الآلاف من الأسر العدنية والكفاءات والفعاليات الإقتصادية والمجتمعية إلى شمال الوطن ومختلف أصقاع العالم على أثر موجات المصادرة والتأميم والأيام السبع المجيدة وتخفيض الرواتب التي تمت في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي ، واستولى على مساكنهم ، بل كان يقايضهم مقابل السماح بخروجهم ، وهكذا عمم النظام الجديد الكفاف على من ما تبقى من السكان في الجنوب .وأضحى هيكل الإقتصاد الوطني ، هيكل خدمي ريعي يعتمد بدرجة رئيسية على تحويلات المغتربين لتوفير الغذاء الأساسي والدواء لسكانه بحد الكفاف . وليس هذا فحسب ، بل دخل النظام الجديد في صراع دموي على السلطة بين أجنحته المختلفة ، تحت مسميات مختلفة " رجعية " " وتقدمية " و " يمين " و " يسار " و " طغمة " و " زمرة " و " يمين رجعي " و " يسار متطرف " وغيرها من المسميات التي لا تعبر عن حقيقة الصراعات ولكنها كانت صراعات على السلطة بطابع مناطقي وفنوي ، حيث أقصى كل طرف الآخر إلى أن أختتمها بمذبحة 13 يناير 1986م والتي قسمت ماتبقى من الحزب الاشتراكي ، والجيش والأمن والحكومة إلى جزئين ، أحدهما لجاء إلى الشمال والثاني أستولى على السلطة ودخل في نفق الوحدة الإندماجية نيابة عن الجنوب ، دون إستشارة أو إستفتاء الشعب على هذا الإجراء المصري . ولولا أن الشعب في الجنوب كان يشعر في وجدانه أن هذه الوحدة هي قدره ومصيره وأنها أحد أهداف ثورته ، وأنه لربما يتخلص من هذا النظام باللجوء إلى الوحدة لما كان قد خرج للتأييد العارم للوحدة . ويجدر بالإشارة إلى أن من المزايا الإيجابية للنظام في الجنوب ، في أنه لم يفرط في هويته اليمينية ، ولا في هدفه في تحقيق الوحدة اليمينية ، طوال فترة حكمه ، بل جسدها في دستوره ، حيث أعتبر في المادة الأولى من الدستور بأن " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، جمهورية ديمقراطية شعبية ، ذات سيادة ، وهي دولة تعبر عن مصالح العمال والفلاحين .... ، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد " أما في المادة الثانية من الدستور فنصت على أن " الشعب اليمني ، شعب واحد ، وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمينية واحدة ، وتكون اليمن وحدة تاريخية

وإقتصادية وجغرافية " ، بل أنه ربي الشعب في الجنوب ، بدء من الأطفال في المدارس إلى الطلبة في الجامعات ، إلى كل موظفي الدولة في كل أنحاء الجنوب على شعار وهدف " لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية " وكان هذا الشعار يتصدر كل المكاتبات الرسمية التي تصدر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، بالرغم من أنه في أدبيات الحزب الإشتراكي اليمني ، كان إشتراط تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط بوحدة أداة الثورة اليمنية ، وكان مقصودا بذلك توحيد اليسار في الشمال والجنوب .

ولكن للأسف ، تم إدارة الوحدة من قبل شريكي الوحدة بشكل منفرد عبر التقاسم وبنفس عقلية النظامين الشموليين السابقين ، مقصين كافة الأطراف السياسية الأخرى ، وأرتكب الشريكان ، العديد من الأخطاء والخطايا لعل أهمها التسريع بإقامة الوحدة الأندماجية دون إستشارة الشعب أو إستفتائه في الشطرين ، ودون الأتفاق المسبق على قوانين وتشريعات دولة الوحدة الجديدة التي كانت قد نصت عليها إتفاقية الوحدة الموقعه في نوفمبر 1989 بعدن ، بل تمت خلال فترة التقاسم والشراكة الوحودية بين الشريكين الخطيئة الكبرى ، وهي الوقوف مع العراق في حربها وإجتياحها للكويت الشقيق ، البلد الذي وقف مع اليمن في الشطرين وكانت له بصمات واضحة في تنمية قطاعات التعليم والصحة في الشطرين ، وقد أتضح بعد ذلك ، بأن الإستعجال في إقامة الوحدة الإندماجية كان مخطئا له لإصطياد الشريك الجنوبي في الوقوف ذلك الموقف المخزي ، الذي أثمر كارثة إقتصادية وسياسية كبرى على دولة الوحدة ، مازالت تجر أذيالها حتى الآن ، وكانت ثالثة الأتافي والخطاء الأفدح هو عدم توحيد القوات المسلحة والأمن وعدم توحيد أجهزة الاستخبارات والأمن السياسي ، حتى إنفراط الشراكة بين الشريكين في حرب عام 1994م ، بل جرى إعادة تمركز وتموضع القوات الجنوبية في هذه الشراكة لصالح الموقف الإستراتيجي اللاحق لقوات الشريك الشمالي . وبالرغم من الأستفتاء على الدستور والموافقة عليه بأغلبية مطلقة وإجراء أنتخابات نيابية في أبريل 1993م ، إلا أن كل تلك الأخطاء والخطايا المتراكمة وعدم القدرة على إدارة المرحلة الإنتقالية بكفاءة وإقتدار من قبل الشريكين وعدم قدرتهما على تحقيق المشروع الوطني بإقامة الدولة المدنية الجديدة الموحدة ، كل ذلك أفضى إلى تقويض الشراكة ، وإدى إلى تقويض الوحدة الطوعية ، وتثبيت الوحدة بالحرب والدم في حرب عام 1994م الظالمة ، التي كانت حربا بين شريكي الوحدة ، ولم تكن بين الشعب اليمني في الجنوب والشمال ، الأمر الذي أتاح مجالا واسعا للفريق المنتصر في حرب 1994م من أن يستولي على الجنوب لتبدأ مرحلة الفيد ونهب الجنوب ، وتشريد وإقصاء كل قيادات الأجهزة والمؤسسات المدنية والعسكرية الجنوبية من الحكم والإدارة ومن العيش الكريم من قبل الفريق المنتصر ، والقضاء النهائي على ماتبقي من الممتلكات العامة للقطاع العام والتي كانت أصلا هي ممتلكات خاصة جرى تأميمها وأنشئ على أنقاضها القطاع العام، وتحويل دولة الوحدة إلى المرحلة الثانية من الجمهورية العربية اليمنية بكل فسادها وتحالفاتها القبلية والعسكرية والأسرية ، وجعلها ضمن أملاك الحاكم بأمره ، يعيث فيها كما يشاء . وكان كل هذا ، هو كنه القضية الجنوبية ، والأسباب الرئيسة لوصولها إلى هذه المرحلة التي تستدعي حلها على أساس من تصحيح كل الأخطاء والخطايا والتي وصلت إلى حد الجرائم بحق الجنوب .



لذلك في خلاصة مكثفة ، فإن جوهر القضية الجنوبية تتمثل بأنها قضية مركبة سياسية واقتصادية وحقوقية مكثفة جوهرها الإقصاء والتهميش والقمع لمعظم القوى السياسية والفئات الاجتماعية المختلفة وكل القوى والفعاليات الاقتصادية والمالية الجنوبية على مراحل طوال 43 عاما منذ مابعد الإستقلال وحتى الآن ، تم خلالها الإستيلاء والمصادرة والتأميم لكل الممتلكات والأراضي والمقدرات الاقتصادية والمالية ( الصناعية والزراعية والسكنية والتجارية والعقارية والخدمية ) لفئات عديده من المواطنين اليمينيين الجنوبيين والشماليين والأجناس الأخرى والذين كانوا يعيشون في الجنوب ، ومصادرة حقوقهم وحریتهم وكرامتهم وطمس هويتهم وتاريخهم وإقصاء على طبقتهم الوسطى وتوسيع دائرة الفقر بينهم وإيصالهم إلى حد الكفاف ، وجعلهم رعايا وليسوا مواطنون ، بل ومن درجات ثانية وثالثة ورابعة وخامسة وحتى سادسة . وتدمير كل بنيتهم الأساسية وخدماتهم الاجتماعية بحبث أصبحت كل تلك الخدمات لاتلبي أي إحتياجات قائمة أو لاحقة ، بل ونهبت أراضيهم وثرواتهم ووزعت شذرا מזرا لكل المتنفذين والأسرة الحاكمة . ونشرت في كل أنحاء الجنوب مستويات عالية من البطالة والامية والفقر ونسب عالية من عدم الإلتحاق بالدراسة بالنسبة للأطفال في سن الدراسة ، وعدم القدرة على الحصول المسكن الملائم اللائق للحياة الكريمة .

## 2- الإستنتاجات والإستخلاصات التي أمكن الخروج بها بعد حوالي 50 سنة من الحكم "الجمهوري " في اليمن :

إن الأستنتاجات التي توصل إليها اليمنيون بعد مايقارب من 50 عاما من عمر ثورتي سبتمبر واکتوبر ، والتي لايريدونها أن تتكرر في حياتهم اللاحقة ، يمكن تلخيصها في الآتي :-

- إن اللجوء إلى السلاح في حسم الخلافات السياسية بين فصائل العمل السياسي لن ينتج ولن يؤدي سوى إلى الاقتتال الأهلي والحروب المستمرة ، وبالتالي عدم الاستقرار وعدم التنمية والتوهان في غياهب الثأر والانتقام وضياع سنوات من عمر الشعوب .
- إن إستقواء الأحزاب والفصائل السياسية ، بالجيوش والأمن ( القوات المسلحة والأمن العام أو الخاص أو السياسي ) ، وتدخله في العمل السياسي ، لن يؤدي إلا أن ينقلب الجيش والأمن على الأحزاب والفصائل السياسية ، ويستولي العسكر على السلطة ، أو يتخفون خلف المؤسسات العسكرية ، ويديرونها كما يشاءون ، ويعبثون بمقدرات البلاد لصالح عسكرة البلاد ، وبالتالي تصبح الأنظمة عسكرية أسرية كما أبتلينا بها على مدى 50 عاما من ثورة 26 سبتمبر 1962 .
- إن الإدعاء بالتمثيل الحصري للشعب دون تفويض من الشعب ، أكان عبر استفتاء شفاف ونزيه أو عبر انتخابات حرة ديمقراطية ، أو محاولات الإدعاء بتمثيل الشعب عبر حشود جماهيرية مدفوعة أو عبر التحريض المدعوم بالعنف والإقصاء من قبل فصيل واحد والإدعاء بأنها مليونيات تبرر الاستيلاء على السلطة عبر هذا الإدعاء فإن ذلك يجر وبالآ على الحياة السياسية والاقتصادية ، ويجعل من الشعب مطيه لتنفيذ أغراض الشخص أو الفئة أو الفصيل الذي يقوم بالإدعاء بذلك ، وبالتالي يستمر احتكار السلطة ، ويؤدي إلى تعطيل قدرات الشعب وفئاته الأخرى ،

- إن عصر الانقلابات العسكرية واستخدام العنف أو القيام بـ " ثورات مسلحة " أو حرب عصابات لم تعد تجدي في قلب أنظمة الحكم ، وهي من بقايا العصور الماضية والتي قد ولت وإلى غير رجعة . وليس هناك مجال لنجاحها ، وأن الحوار والنضال السلمي متعدد الأشكال هو الوسيلة الوحيدة للتغيير .
- أصبح الإستمرار لنظام المركزية الشديدة المفرطة الحالي ، الذي أدى إلى السيطرة والتحكم الفردي أو الأسري في السلطة والمال العام والثروة والقوة العسكرية والأمنية ، أمرا مرفوضا بالإطلاق ولا يمكن العوده إليه
- كما أصبح العودة إلى الحكم الشمولي وحكم الفرد أو حكم الحزب الواحد أو حكم القبيلة أو المنطقة ، باي شكل من الأشكال وعدم القبول بالعودة أيضا إلى الفكر الشمولي المتطرف أمرا متوافقا عليه بين كل اليمينون المنخرطون في الثورة الشعبية
- لقد أضحت عملية الإقصاء أو التهميش لأي مكون من المكونات السياسية أو المجتمعية أو أي مكون شبابي أو مهني أو مدني أو أي فئات إجتماعية مهما علا أو قل شأنها ، أمرا مرفوضا ومتوافق عليه بين كل اليمينون المنخرطون في الثورة الشعبية
- لقد أصبح رفض العنف أو ممارسته أو التهديد به أو فرض الرأي أو الموقف بأي وسيلة من وسائل الضغط أو الإكراه للقبول بالرأي الآخر أو إخضاعه لذات الموقف أمرا متوافقا عليه من قبل كل أطراف العمل السياسي والإجتماعي والمدني
- إن إعتقاد مبدأ الحوار السلمي ، الذي أساسه المنطق والحجة والإقناع والحقائق والوقائع والمستندات ، وعدم محاولة فرض الرأي بالإكراه أو التهديد أو الوعيد هو الوسيلة الوحيدة لحسم الخلافات والنزاعات بين أطراف العملية السياسية
- لا بد من إعتقاد الشفافية في كل عمليات الحوار والنقاش والإعداد لأي حوارات لاحقة وضرورة إتخاذ القرارات بالتوافق أو بالأغلبية ، بعد أن يأخذ الحوار مداها ، وفي كل الأحوال لا بد من الإحتكام للصندوق والانتخابات الحرة النزيهة الشفافة، وفي كل مراحل العملية الديمقراطية والحوار
- عدم الإدعاء بتمثيل الغير أو تمثيل الأغلبية بدون أي تفويض وفق الطرق الشرعية والقانونية المعترف بها
- أي رؤى تقدم للحوارات يجب أن تتسم بالوضوح ، وتحديد المشكلة ، والتصور لحلها ، وآليات لتنفيذها وخارطة طريق تحدد مراحل التنفيذ ، وأيضا العلاقة التشابكية بين مكونات الرؤيا والأطراف الأخرى المتحاور معها والتطمينات والضمانات التي يمكن أن تقدم للآخرين أكان الطرف الشريك في الحوار الداخلي أو الجوار الإقليمي والدولي .
- لا بد من تحديد موقف واضح من ظاهرة الإرهاب والتطرف بإسم الدين أو الشريعة ، أكان على المستوى المحلي أو المنطلق محليا على المستوى الإقليمي والدولي
- إن التمويل الخارجي الذي لا يعرف مصادره ولا يعلن عن أهدافه علنا ، ويستخدم لأغراض غير سلمية ، ويشجع على الفتنة والفرقة ، فهو حتما تمويل مشبوه ، ويجب

الحذر منه وتعريته بين أوساط الشعب . فليس هناك ما يدعوا إلى التمويل المخفي ، إلا إذا كان لأسباب أجندات مشبوّهة .

### 3 – الإستنتاجات فيما يخص القضية الجنوبية وماذا يريد الجنوبيون من مؤتمر الحوار :

- لقد أفنقد الجنوبيون الدولة المدنية ويتوقون لدولة مدنية كالتى ألفوها على مدى عقود من الزمن منذ أيام الإستعمار البريطاني وخلال وجود الـ 23 سلطنة ومشيخة وإمارة وحتى خلال الدولة الجنوبية الموحدة التى أستمرت لمدة 23 عاما ، حيث كان الأمن والأستقرار النسبي هو السائد ، وكان الجنوبي يسافر من باب المنذب غربا وحتى خوف وجاذب شرقا بأمن وأمان لا تعترضه نقاط تفتيش ولا مسائلة ولا إبتزاز ولاأى شي . كما انه يتوق إلى العدل النسبي والمواطنة المتساويه ، وإلى حريته وكرامته ، وأن تعاد حقوقه المغتصبة بصورة غير شرعية أكانت المغتصبة خلال فترة الحكم الشمولي في الجنوب أو خلال الحكم القسري الإستبدادي في ظل الوحدة . إنه يتوق إلى التحكم في ثروته ونوزيعها توزيعا عادلا بحيث تصل إلى كل فئات المجتمع ، وأن تصل التنمية المستدامة إلى كل المناطق .
- إنه ينتظر إعتذارا عن كل ما حل به من ظلم وقهر وغبن وشعور بالدونية في مواظنته وفي وطنه ، وسوف يصفح ويغفر دون تردد عن كل مالحق به من أذى شريطة عدم تكرار ذلك
- إنه ينتظر أن تعاد كل الحقوق والمظالم إلى أهلها بدء من المظالم الخاصة بالخدمة المدنية والأمنية والعسكرية ، ومرورا بإعادة الأراضي والممتلكات أوالتعويض عنها وإنتهاء بالتعويض وجبر الضرر عن الشهداء والجرحي والمفقودين والمخفيين قسرا
- إنه ينتظر أن تعاد صياغة الشراكة والوحدة وهيكل الدولة القادمة بحيث يستعيد الجنوب وضعه كشريك أساسي في هذه الدولة الجديدة القادمة على أساس من حفظ المواطنة المتساوية والشراكة في السلطة والثروة على أساس عادل
- إنه ينتظر أن تعاد شراكة الجنوبيون في كل مفاصل السلطة المركزية والمحلية والتي فقدوها أو أقصوا منها من جراء وبعد حرب عام 1994م وبالذات في أجهزة الدولة المركزية في كل من المؤسسات العسكرية والأمنية والوزارت والمصالح والهيئات المركزية والمؤسسات العامة ومؤسسات السلك الدبلوماسي الداخلي والخارجي وإتاحة الفرصة لهم في الإلتحاق بالمعاهد والكليات العسكرية والأمنية والقضائية ، وإتاحة الفرصة لهم بالإلتحاق بالدراسات الجامعية والعليا في الخارج
- إنه ينتظر أن يجمع المتحاورون على تمييز عدن وإعادة الإعتبار لها لتكون إقليما إقتصاديا خالصا يتمتع بالإستقلال الإداري والمالي ، ويكون بوابة إقتصادية لليمن يطل

على العالم ويخدم كل أنحاء اليمن والمحيط الإقليمي والدولي ، وإستعادة ما فاتها من زمن ونشاط خلال الفترة الماضية

لذلك وبالاتساق مع طموحات الجنوبيون في الدولة المدنية المطلوبة فإني أضع فيما يلي رؤيتي حول هوية الدولة المدنية على النحو التالي :-

## 1 - مضمون الرؤية :

إن أفضل حل يلبي أهداف ثورة الشباب والحراك الجنوبي السلمي ، وينهي معاناة الشعب اليمني على مدى أكثر من خمسن عاما ، هو الإتفاق على المشروع الوطني المتمثل في إقامة دولة يمنية مدنية حديثة موحدة على اساس فيدرالي مكون من عدد محدود من الأقاليم تتوازن فيها السلطات وتتوازن فيها الأقاليم وفقا لحجم السكان والتقارب الجغرافي والتشابه الثقافي والمستوى الحضري والروابط النسبية والقبلية ، وتوازن الثروات الطبيعية والمادية ووجود منافذ بحرية أو برية وغيرها من المقومات التي تجعل كل الأقاليم متوازنة، وقابلة لأستمرارية التنمية فيها بالإعتماد على مواردها الذاتية والدعم المركزي . وبالضرورة أن يتم تحديد مكونات هذه الإقليم بالإتفاق مع سكان المناطق والمحافظات التي ستنظوي في إطار هذه الأقاليم حتى تضمن الإستمرارية والتعاون والديمومة لهذه الأقاليم ، وفي كل الأحوال يجب أن يتم ذلك في إطار حوار وطني عام وشامل يفضي إلى إقرار هيكل بناء الدولة الجديدة التي سيتم الإتفاق عليها على أنقاض السلطة المنحلة . وبالضرورة أن تكون هذه الأقاليم مستقلة إستقلالا تماما ماليا وإداريا في ما يتعلق بتصريف شئونها الداخلية ولها مجالسها النيابية وحكوماتها ولها موازنتها الخاصة التي يقرها المجلس النيابي للأقليم . كما أن لديها

صلاحيات إصدار قوانين محلية تسرى في إطار الأقليم فقط وبما لايتعارض مع القوانين المركزية ، كما يسري على الأقاليم فصل السلطات الثلاث ونفس أسس الدولة المركزية وفقا للتفاصيل الذي سيحددها الدستور للدولة الجديدة .

وللتعريف الدقيق لماهية هذه الدولة المدنية التي نقصدها فإنها هي تحديدا :-

## ب - تعريف للدولة اليمنية المدنية المطلوبة لكل اليمنيين :

- الدولة المدنية هي الدولة التي تضمن وتكفل المواطنة المتساوية ، لكل أبناء اليمن بشكل متساو دون تمييز بينهم إطلاقا بسبب الإلتناء الديني أو العرقي أو السلالي أو المذهبي أو الغني أو الفقر أو الوضع الإجتماعي أو أي شي آخر

- هي الدولة التي تكفل لكل المواطنين في اليمن كافة الحقوق الإنسانية ( السياسية والإقتصادية والإجتماعية ) التي شرعها الله في كتابه العزيز ، بما في ذلك أحكام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان
- هي الدولة التي يسود فيها القانون على الجميع بدون إستثناء مطلقا ويطبق بسواسية وعدل ومساواة على الجميع من الرئيس إلى الغفير وللمجال لأي أعراف أو تقاليد تتعارض مع القانون
- هي الدولة التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات مهما كان جنسهم أكانوا ذكورا أو أناثا أو مزدوجي الجنس أو غير ذلك
- هي الدولة التي يحق لكل مواطن أن يمارس كافة حقوقه السياسية في الترشح أو الأنتخاب لأي منصب في الدولة أو في المجالس التمثيلية وفي أي مستوى وله الحق في تشكيل الأحزاب أو المنظمات المدنية والمهنية والنقابات أو الإلتساب إليها ، الأّ ما يحضر على بعض الفئات بموجب الدستور والقانون كالعسكريون ومن يحملون الجنسيات الأجنبية أو المزدوجه في بعض الوظائف والمستويات التي يحددها الدستور والقانون
- هي الدولة التي تكفل التداول السلمي للسلطة عبر إنتخابات نزيهة وشفافة ويشرف عليها القضاء
- هي الدولة التي تكفل تكافؤ الفرض لجميع المواطنين في الحصول على جميع الحقوق أكان في الوظيفة العامة والعمل أو الحصول على الدراسة والمنح والرعاية الإجتماعية وغيرها من الحقوق الأخرى
- هي الدولة التي تفصل فيها السلطات التنفيذية والسلطات التشريعية والسلطات القضائية عن بعضها البعض وتتوازن السلطات بين بعضها البعض على المستوى المركزي أو الأقليمي أو المحلي ويحدد الدستور تفاصيل هذه العلاقة بشكل دقيق بحيث لا تطغى سلطة على أخرى
- هي الدولة التي يتاح فيها حرية التعبير والفكر والمعتقد وأداء الشعائر والطقوس الدينية وغيرها من الإحتفالات والعادات التي لا تؤذي ولا تعتدي على حرية الآخرين ، وتكفل الدولة حق ممارسة هذه الحريات والمعتقدات وأداء الشعائر
- هي الدولة التي تتحقق فيها العدالة في توزيع الثروة والمال العام وتوزيع التنمية على الأقاليم والمحليات بشكل متوازن وعادل
- هي الدولة التي يحصل فيها المواطن على عدالة حقيقية من خلال منظومة قضائية عادلة ونزيهة ومستقلة ، تضمن أن تحفظ له حقوقه وتصون عرضه وماله مهما كان مستوى خصمه
- هي الدولة التي تضمن الديمقراطية والحريات العامة والخاصة للجميع ، وحفظ كرامة الإنسان وعدم إنتهاك وتقييد حريته الأ بموجب القانون ، وعدم منعه من السفر أو إسقاط الجنسية عنه أو أي إنتهاك لحقوقه

- هي الدولة التي يعيش فيها الجميع في إطار من التسامح والتعايش الديني والمذهبي والعقائدي والطائفي وتنبذ العنف والأرهاب أو التهديد به من أي طرف أو فئة كانت ، وتجريم إنكاء الفتن الطائفية والمذهبية والسلالية
- هي الدولة التي تحكم في مختلف مستوياتها من قبل المدنيين فقط ، ولايسمح للقوات المسلحة التدخل في الشأن السياسي وتتفرغ القوات المسلحة والأمن لإداء واجباتهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية حدود البلد والسيادة وحماية الشرعية الدستورية ويحظر على منتسبي القوات المسلحة والأمن والقضاء الإنخراط في الأحزاب والعمل السياسي ، الآ بعد الاستقالة من السلك العسكري والأمني والقضائي
- هي الدولة التي تحرم استخدام المال العام الآ للإغراض العامة التي تحددها الموازنات المقررة بشكل أصولي وفق الدستور والقانون ، وأن تكون الشفافية المطلقة هي السائدة في التعامل مع المال العام إيرادا وإنفاقا ، ولا يجوز لأي جهة مهما كانت مستواها أن تصرف من المال العام بصورة مسبقة قبل إقرارها من قبل الهيئة التشريعية المختصة وفي المستوى المختص
- هي الدولة التي تسود فيها حرية الأعلام بمختلف وسائطه ، وحقه في الحصول على المعلومة والبيانات من أي جهة حكومية بون أي تلوؤ أو تحفظ
- هي الدولة التي تكون فيها مؤسسات وأجهزة الخدمة المدنية ، والإحصاء والتعدادات والرقابة والمحاسبة ، أجهزة فنية مستقلة ، لاسلطان عليها في عملها الفني ، سوى المعايير والإنظمة الدولية المعتمدة ، وتخضع للإشراف الإداري - دون تدخل في عملها الفني والرقابي وإصداراتها - إلى الجهات المختصة التي يحددها القانون
- هي الدولة التي يشترط في تولي المناصب القيادية الحساسة فيها ( كرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى ونوابهم والوزراء والقادة العسكريون والأمنيون في المناصب الحساسة ، وغيرهم ممن في مستواهم في المركز والأقاليم ) التحلي بقيم الصدق والإخلاص والولاء والوفاء للوطن والمثابرة في العمل ، ويحق للمجالس النيابية مسألتهم والتحقيق معهم قبل تولي مناصبهم ، ولايجوز مطلقا أن يجمع بين تولي الوظيفة أو المنصب القيادي المذكور ، مع تولي أي من أولاده ، قيادة أي تشكيل عسكري أو امني يدخل في نطاق أي من المناصب الحساسة المذكورة
- هي الدولة التي لا تسمح للقبيلة التدخل في الشأن السياسي وفي شئون الدولة ، بأي شكل من الأشكال الآ في الحدود التي يتيحها القانون عبر التمثيل النيابي للأفراد من المشائخ من خلال صناديق الإنتخابات
- هي الدولة التي تحصر إمتلاك السلاح الثقيل والمتوسط بيد القوات المسلحة والأمن فقط ، وتمنع دخول المدن بالسلاح تحت أي ظرف من الظروف ، وتمنع تحرك الأفراد والوجهات والمسؤولون بمختلف مستوياتهم داخل المدن بحراسات وأطقم عسكرية مسلحة ، الآ وفق القانون

## ج : هيكل الدولة اليمنية الاتحادية ونظام الحكم فيها :

- تتشكل الدولة الاتحادية الفيدرالية اليمنية من مركز إتحادي فيدرالي وأقاليم ومحافظة ( يتحدد عددها ونطاقها وفقا لنتائج الحوار الوطني الشامل بين كل مكونات وأطياف الشعب اليمني بدون أي إقصاء لأي طرف كان ) ، على أن تكون الأقاليم متوازنة من حيث حجم السكان والتقارب الجغرافي والتشابة الثقافي والمستوى الحضري والروابط النسبية والقبلية ، وتوازن الثروات الطبيعية والمادية ، ووجود منافذ بحرية وبرية وجوية ، وغيرها من المقومات التي تجعل كل الأقاليم متوازنة وقابلة للاستمرارية وإستدامة التنمية فيها بالإعتماد على مواردها الذاتية والدعم المركزي
- نظام الحكم في الدولة الاتحادية الفيدرالية يجب أن يجمع بين النظام الرئاسي ذي الصلاحيات الواضحة والمحددة ، والنظام البرلماني القوي بحيث تتوازن الصلاحيات بين البرلمان ( بغرفتيه النيابية والشوروية ) ، والسلطة التنفيذية بمكونيها ( الرئاسة والحكومة ) ، وبحيث لا تطغى سلطة على أخرى ، ويكون الحكم والفيصل في النزاع بين السلطتين هو القضاء .
- تتكون السلطات في الدولة الاتحادية الفيدرالية على مستوى المركز من 3 سلطات مستقلة عن بعضها البعض وهي السلطة التشريعية النيابية ( بغرفتيها النيابية والشوروية ) والسلطة التنفيذية بمكونيها ( الرئاسة والحكومة ) والسلطة القضائية . ، وتحدد صلاحيات وحقوق وعلاقات كل منها ببعضها البعض بشكل واضح ومحدد في إطار الدستور . كما ينعكس نفس التكوين للسلطات على مستوى الأقاليم والمحليات وبنفس الفصل والتوازن والصلاحيات وبحيث تكون السلطات على مستوى الأقاليم والمحليات تمارس إختصاصاتها في الشأن المحلي الخاص بها بصورة مستقلة وفي حدود كياناتها
- تنحصر صلاحيات المركز الإتحادي في الشئون التالية :-
  - أ ) الدفاع والأمن الخارجي
  - ب ) الشئون الخارجية
  - ج ) التخطيط الاستراتيجي للتنمية لكل الأقاليم
  - د ) إبرام العقود والاتفاقيات والمعاهدات وضمن القروض مع الدول الأجنبية والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة
  - هـ ) إعادة توزيع الفائض وعائد الثروة على الأقاليم وفق أسس عادلة وواضحة
- تؤول كل الصلاحيات التنفيذية الأخرى ، فيما عدى أعلاه ، إلى الأقاليم والمحليات داخل الأقاليم ، بحيث يكون لكل إقليم سلطاته النيابية التشريعية وحكومته المحلية ، والتي

تتخذ القرارات والقوانين التي لا تتعارض مع الدستور في إطار الإقليم ، وتكون سارية في نطاق الإقليم كافة ، وتحسم المحكمة الدستورية أي تعارض أو إختلاف بين القوانين والقرارات المحلية والمركزية

- الثروات التي في باطن الأرض من نفط وغاز وثروات معدنية في كل أنحاء الدولة الإتحادية ملكا لكل الشعب ويحدد القانون التوزيع العادل لعائد هذه الثروة بين الأقاليم على نحو عادل وفقا لمعايير واضحة وشفافة
- تنطبق على المركز الإتحادي والأقاليم والمحليات نفس شروط ومقومات الدولة المدنية من حقوق وواجبات للمواطنين وحريات عامة وحقوق إنسان مدنية والتزامات تجاه الدولة والمال العام وشروط إشغال الوظائف القيادية و خلافه
- تمنح الأقاليم والمحليات الصلاحيات الكاملة والإستقلالية التامة إداريا وماليا في فيما يتعلق بتصريف شئونها الداخلية ولها موازنتها الخاصة التي يقرها المجلس النيابي للأقاليم ولها الصلاحيات الكاملة في إصدار قوانين محلية تسري في نطاق الإقليم فقط وبما لايتعارض مع القوانين الإتحادية وتخضع موازنتها للتدقيق والرقابة من قبل الجهاز المحلي الأقليمي للرقابة والمحاسبة فيما يتعلق بموازنتها المحلية ، أما يتعلق بموازنة الدعم المركزي فإن من حق جهاز الرقابة الإتحادي مراجعة وتدقيق موازنة الدعم المركزي
- في كل الأحوال ، يجب أن تخضع عملية التقسيم والإلتحاق بالإقاليم المزمع إنشاؤها في إطار الدولة الإتحادية بالموافقة الجمعية لأغلبية المشاركين في المؤتمر الوطني الشامل للحوار وللاستفتاء والقبول من قبل أغلبية مواطني كل محافظة على حدة

#### د : هوية الدولة الإتحادية اليمنية ومرجعيتها التشريعية :

- الإسلام هو دين الدولة ، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وتحمي الدولة حرية أداء الشعائر الدينية وحرمة دور العبادة لكل الأديان السماوية
- جمهورية اليمن الإتحادية ، هي دولة مدنية إتحادية فيدرالية تتكون من مجموعة من الأقاليم والمحافظات يوحدتها نظام فيدرالي يجمع ويوازن بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني ولها سلطات ثلاث مستقلة عن بعضها البعض ، سلطة تشريعية تتكون من غرفتين ( نيابية وشورية ) وسلطة تنفيذية تتكون من الرئيس والحكومة ، وسلطة قضائية ، وتتوازن بينها الصلاحيات بصورة دقيقة ، وتتكون هذه السلطات على المستوى المركزي وعلى مستوى الأقاليم والمحليات بصلاحيات واضحة ومحددة
- اللغة العربية ، هي اللغة الرسمية للدولة الإتحادية اليمنية

#### هـ : الأسس التي تقوم عليها الدولة الإتحادية اليمنية :

أ ( الأسس السياسية ) :



- الشعب هي المالك الأساسي للسلطة ومصدرها الوحيد ، ويمارسها بشكل مباشر عبر الانتخابات والإستفتاءات التي يشرفها عليها القضاء لوحده بصورة كاملة ، ويمارسها بشكل غير مباشر عبر الهيئات المنتخبة التشريعية والتنفيذية والقضائية على المستوى المركزي والإقليمي والمحليات
- يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية ، وذلك بهدف تداول السلطة سلميا ، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وممارسة النشاط السياسي ، وينظم القانون أيضا عمليات الانتخابات والإستفتاءات والأشرف عليها قضائيا ، ويحظر إستخدام المال العام والوظيفة العامة ، وأي إمكانيات للدولة لمصلحة خاصة لأي حزب أو تنظيم سياسي معين ، ويحظر أيضا إنشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني أو مذهبي أو سلالي .
- تلتزم الدول بكل المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وملحقاته ومواثيق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وغيرها من المواثيق
- تلتزم الدولة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة ، وحرية الصحافة والأعلام ، وحرية المعتقد وحرية الحصول على المعلومات ، وحرية التظاهر والإعتصام وحرية التعبير عن الرأي بدون أي مسالة الأ فيما يتعلق بالإعتداء على حقوق الآخرين ، ويفصل القضاء لوحده في أي شكاوى حول تلك الإعتداءات مع ضمان الحق في التعويض
- تلتزم الدولة بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، وتلتزم الدولة بإزالة أي أسباب للتمييز بين المواطنين بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العرق أو اللغة أو الإنتماء القبلي أو المهني

#### ب ) الأسس الإقتصادية :

- يقوم الإقتصاد في الدولة الإتحادية الفيدرالية على حرية النشاط الإقتصادي وفق إقتصاد السوق ، وتسعى الدولة لمراقبة وتحقيق التوازن بين مصالح الفئات الإجتماعية المختلفة بما يحقق العدالة في توزيع الثروة ويحقق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع . وتشجع الدولة الإبداع والمبادرات الفردية والخاصة والمشروعات الإقتصادية الكبرى
- تضمن الدولة حرية حركة البضائع والتجارة والإستثمار والأموال والبشر بين وفي كل أقاليم الدولة الإتحادية بدون أي قيود أو إستثناءات ، وتشجع الدولة الإستثمار الخاص في كل المجالات بما فيها مجالات الخدمة العامة والمميزة ، وكل مجالات إستكشاف وتنمية الثروات الطبيعية ومجالات النقل البري والبحري والجوي .
- تشجع الدولة المنافسة المشروعة بين مختلف القطاعات الإقتصادية لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات والأسعار للمستهلكين ، وتضمن منع الإحتكار لأي سلعة أو منتج ، وتضمن منع التهريب والتدليس والتقليد وتسرب أي منتجات أو سلع فاسدة أو محظورة

، كما تحمي البراءات والإختراعات والحقوق الفكرية للمنتجين، ويحدد القانون الأحكام التي تنظم ذلك

- تحمي الدولة الملكية والأموال الخاصة ، ولايجوز التأميم أو المصادرة أو الإستيلاء للمنفعة العامة إلا بموافقة المالك وبتعويض عادل أو من خلال حكم قضائي بات ونهائي .
- الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادرها بما فيها مصادر الطاقة الطبيعية أكانت في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو في الإمتداد القاري أو في المنطقة الإقتصادية الخالصة هي ملكا عاما للشعب في كل الأقاليم ، وتتولى الدولة نيابة عن الشعب تنظيم إستغلالها وتميئتها ، ولايجوز توقيع الإتفاقيات بشأن إستغلالها مع الغير إلا بموافقة الهيئات الدستورية المختصة في كل إقليم وبمصادقة الهيئة الدستورية الأعلى في الإتحاد . وفي كل الأحوال لابد من أن يحدد القانون نسبة معينة من عائد تلك الثروة المكتشفة أو المستغلة لصالح الإقليم التي تتبعه تلك الثروة بما لا يزيد عن حاجته التتموية

- تشرف الدولة وتراقب عبر البنك المركزي ، على كل الخدمات المالية والمصرفية بما فيها أسواق البورصة والصراف بما يضمن إستقرار العملة المحلية وحماية أموال المودعين وينظم القانون الأحكام الخاصة بذلك
- يقوم التخطيط المالي والإقتصادي والتتموي على أساس من خطط تنموية وموازنات سنوية أولعدة سنوات ، تقرر من قبل المؤسسات الدستورية المختصة على مستوى الأقاليم وعلى مستوى الدولة الإتحادية ، ولايجوز الخروج أو الصراف خارج عن هذه الخطط والموازنات إلا بعد الموافقات المسبقة للهيئات الدستورية المختصة
- لايجوز إنشاء الضرائب أو التكاليف العامة الأخرى إلا بقانون ، ويشترط أن تحقق تلك الضرائب والتكاليف العامة مصلحة المجتمع والعدالة بين المواطنين

### ج) الأسس الإجتماعية والحقوقية :

- تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا وإقتصاديا وأجتماعيا وثقافيا
- الخدمة المدنية والخدمة العسكرية والتأهيل العلمي والمهني الداخلي والخارجي متاح لكل المواطنين بدون إستثناء ، وتتاح الفرص المتكافئه للجميع على أساس المنافسة الشريفة إستنادا على المعايير والشروط التي يحددها القانون ، ويكون لهذه الخدمات مجالس مستقلة تشرف على ضمان إداء هذه الخدمات بأفضل وأرقى المعايير المهنية
- القضاء منظومة مستقلة ماليا وإداريا وقضائيا ، وهي سلطة موازية للسلطتين التنفيذية والتشريعية ، ويشرف عليها مجلس قضاء أعلى يتم إنتخابه من بين القضاة لأجل زمنية محددة ، ويتم التجديد وفقا لما يحدده القانون . وينشاء مجلس القضاء الأعلى محكمة دستورية عليا تتولى الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حالة الخلاف بينهما أو في حالة الطعن في عدم دستورية أي من القوانين أو أي من الإجراءات التي تتخذها أي من السلطتين

- الأعلام منظومة مستقلة ، يجب أن لاتخضع لمؤسسات الدولة ،ويجب تحويل المؤسسات الإعلامية الرسمية ، الى مؤسسات عامة يمتلك فيها العاملون نسبة من أسهم هذه المؤسسات ، ويترك الباقي للمساهمة العامة أو الخاصة ، ويشرف على الأعلام مجلس أعلامي أعلى مستقل تكون مهمته التنظيم المهني والفني ويجب أن يتاح لوسائل الأعلام المختلفة حق الحصول على المعلومة بدون أي تردد أو تلوؤ
- تهتم الدولة بإنشاء بنية تحتية قوية وتكفل تنميتها باستمرار لتلبية الطلب والإحتياج قبل حدوثه ، لأنها الضمان الوحيد لتدفق الإستثمارات والتنمية الشاملة
- تهتم الدولة إهتماما قصيا بالتعليم وتسعى لتطويره باستمرار ليواكب العصر ،باعتباره مفتاحا اساسيا للتنمية البشرية التي هي عماد التنمية الشاملة
- فصل الدولة عن القبيلة ، وعدم السماح للقبيلة بالتدخل في شأن الدولة بأي شكل من الأشكال ، وإحتكام القبيلة وأفرادها ومشائخها للقانون في كل مايعتمل من مشاكل وخلافات أكان بين القبائل أو بين أي من أفراد القبيلة أو الدولة أو بين القبيلة وآخرين
- المال العام محرما الإستيلاء عليه أو التحايل عليه أو الإستنار به لمصلحة شخصية أو منفعه خاصة ويجرم هذاالفعل بأقصى العقوبات في القانون .
- لايجوز الجمع بين ممارسة التجارة والنشاط الإقتصادي أو المالي الخاص وتولي أي مناصب حكومية تنفيذية
- ضمان عدم تدخل الجيش والأمن والقضاء في العمل السياسي أو الحزبي ، والتخلي نهائيا عن عسكري المدن ، وإعادة تموضع وإنتشار القوات المسلحة في المواقع التي يتطلبها حماية الطن ومع التهريب

( وتوجد وثيقة مستقلة عن هذه الرؤية ، حول المكونات الرئيسية لمشروع دستور الدولة الاتحادية الفيدرالية المرجوة ، من إعداد كاتب هذه الرؤية ، فيها المزيد من التفاصيل عن مكونات مشروع الدستور )